إقتصاد

عصام شلهوب

خسائر الحرب على الاقتصاد 10 مليارات دولار المؤسسات تحتضر... واليد العاملة مشلولة

برز في قلب ازمات لبنان المتواصلة النزوح الداخلي كأحد المظاهر البارزة للحرب التي تعصف بالبلاد، محدثة تحولات عميقة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. فكما تتغير ملامح الارض مع هبوب الرياح العاتية، تغيرت حياة الاف العائلات اللبنانية التي وجدت نفسها مجبرة على الهجرة من بيوتها واراضيها بسبب القصف الاسرائيلي المدمر، بحثا عن ملاذ آمن

النزوح لم يكن مجرد حركة في المكان، بل هو تحول عميق في اقتصاد البلاد الذي بات يرزح تحت ثقل هذه الازمة المتعددة الاوجه. ما يميز الوضع الحالي هو حجم التأثيرات الاقتصادية السلبية التي لحقت بالقطاعات الحيوية. فكيف يمكن معالجة الجروح الاقتصادية والعمالية العميقة؟ "الامن العام" التقت كلا من رئيس تجمع رجال وسيدات الاعمال نقولا بوخاطر، ورئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

بوخاطر: الانكماش سيزيد عن 8%

■ كيف اثرت الحرب التي يعيشها لبنان اليوم على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى سلاسل التوريد والامداد الاساسية؟

□ قلق القطاع الخاص عميق جدا تجاه الحرب المستمرة، فالتحديات الحالية التي يواجهها هائلة. اذا استمر العمل في الموانئ والمطار قائما، فان سلسلة التوريد ستبقى في المبدأ مستمرة، لكن الخطر يبقى حقيقيا وداهما. فالطرق الرسمية اللوجستية من سوريا قطعت وهي غير سالكة، بسبب القصف الاسرائيلي وعقوبات قانون قيصر. لذلك، يرى القطاع الخاص انه من الضروري والملح ان تتوقف الحرب الدائرة فورا.

■ ما هو تأثير الحرب على البنى التحتية الحيوية كالانترنت وغيره وعلى الاقتصاد عموما؟

□ القطاع الخاص يتخوف من تضرر البنى التحتية وخصوصا من انقطاع الانترنت، الذي اذا ما حصل فستكون تداعياته كارثية على الشركات وكل القطاعات. على الرغم من المناشدات والاجتماعات المتكررة التي عمل عليها التجمع للسماح باستخدام "ستارلينك" (خدمة إنترنت قائمة على الأقمار الصناعية)، لم يتم الحصول على اي رد ايجابي. اما في ما يخص الخسائر على الاقتصاد، فانها تتراكم تصاعديا منذ بداية العام الحالي، وتقدر بحوالى 10 مليارات دولار. ان الوضع الحالي يؤثر بشكل عام على كل القطاعات، من دون ان ننسى تكاليف الدمار الاضافية الهائلة التي استجدت والتي ستستجد. بلغ حجم الاقتصاد اللبناني عام 2023، حوالى 20 مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي، اي 35% فقط من مستوى 2019. لكن الحرب الجارية ستتسبب في انكماش اقتصادي اضافي وكبير هذا العام يزيد عن 8%، مما يهدد العديد من الوظائف. في حال استمرت الحرب الراهنة لفترة زمنية اطول، قد يصل الانكماش السنوي الى حوالى 25%. لا يمكن بعد تقييم الحجم الكامل للتأثير

رئيس تجمع رجال وسيدات الاعمال نقولا بوخاطر.

الاقتصادي لتوسيع الحرب الدائرة. مع ذلك، فان قطاعات رئيسية في الاقتصاد الوطني تعاني من تراجعات تتراوح بين 40 و90%. فالسياحة مثلا متوقفة بشكل كامل، مع انعدام نسبة الوافدين وارتفاع نسبة المغادرين. وشهدت المطاعم ايضا تراجعا بنسبة تتراوح بين 70% في المناطق الجبلية والبعيدة، و90% في بيروت وضواحيها. كذلك الامر، العام الدراسي والتعليم مهددان بالانهيار، او على الاقل يواجهان خطر التغيير الكبير. قطاع الاعلانات ووسائل الاعلام متأثر ايضا بشكل هائل، حيث انخفض بنسبة تتراوح بين 70 و100%. مبيعات التجزئة غير الاساسية انخفضت بنسبة 80%، فيما قطاع التوصيل يعاني من تراجع بنسبة 40%. اما القطاع التجاري للسلع غير الاساسية فانه خسر جزءا كبيرا من اعماله. لكن على النقيض مما سبق، وفي بعض المناطق التي تستضيف نازحين، تشهد قطاعات مثل الايجارات العقارية والسوبر ماركات زيادة موقتة في الطلب على حساب المناطق المتضررة. شركات الامن كذلك الامر تشهد ايضا زيادة في الطلب، والاخطر في الموضوع هو الاعتداءات على الممتلكات الخاصة.

■ ما هو تأثير الحرب على حركة السوق المحلية وقطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة؟

□ العوامل الشديدة السلبية تخلق ضغوطا متعددة اضافية على الشركات، التي تشهد ضغطا كبيرا على صعيد التدفقات النقدية، فهي لا تستطيع الوصول الى التمويل في ظل الوضع المالي الحالي. هذا الوضع يضع العديد من الشركات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، امام خطر وجودي يهدد بفقدان العديد من الوظائف المباشرة، او تخفيض الاجور، او حتى عدم امكان تسديد مستحقاتها.

■ ما هي التوقعات المستقبلية لسعر صرف العملة في ظل استمرار الحرب؟

□ سيشهد ميزان المدفوعات تحولا سلبيا. فبعد ان كان ايجابيا حتى شهر ايلول بفائض يقارب 1.5 مليار دولار، سيصاب اليوم بعجز كبير اذا ما استمرت الحرب طويلا، وقد يصل الى 4 او 5 مليارات دولار. هذا سيكون له تأثير كبير على احتياطيات المصرف المركزي، وعلى قيمة الليرة اللبنانية، وعلى التضخم، والقدرة الشرائية. كل هذه العوامل سوف تفضي الى خلق المزيد من المشاكل على الاستقرار الاجتماعي. المطلوب اليوم اعادة النظر في ارقام الموازنة المقترحة لعام 2025 لانها لا تأخذ في الاعتبار تداعيات الحرب!

■ ما هو الاثر المتوقع للانهيار الاقتصادي اذا تفاقم الوضع وكيف سينعكس على اصحاب الاعمال والعمال؟

□ يواجه القطاع الخاص الشرعي معضلة ملحة تتمثل في الوقوف الى جانب قواه العاملة عبر تأمين مساكن آمنة لموظفيه وعائلاتهم النازحين من المناطق المتضررة. ان العديد من الشركات مضطرة لنقل مستودعاتها ومكاتبها وبناها التحتية الاخرى من مناطق العدوان، مما يولد تكاليف استثنائية وكبيرة، وكل ذلك مع الوقوف الى جانب العائلات المحتاجة.

■ كيف ترى الحل؟

□ بانتخاب رئيس للجمهورية، وتنفيذ القرارات الاممية، ووقف الحرب. ان المسؤولية كبيرة وتاريخية على جميع القوى السياسية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخنا. تشكيل حكومة اصلاحية قادرة على استعادة الثقة بلبنان، وكذلك تعزيز الجيش اللبناني، ليكون القوة المسلحة الشرعية الوحيدة القادرة على حماية لبنان واللبنانيين. يجب دعم مؤسسات الدولة اللبنانية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب في جميع انحاء البلاد من النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية. اخيرا، توفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص عبر الصناديق والمؤسسات الدولية المعنية لتأمين الاستدامة.

الاسمر: العمال يواجهون تحديات مصيرية

■ ما هي ابرز التحديات التي تواجه اليد العاملة في لبنان في ظل الحرب الحالية؟

□ تعيش الحركة العمالية تحديات مصيرية في ظل النزوح الناتج من الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وخصوصا من الجنوب وضاحية بيروت ومنطقة البقاع. هناك نحو مليون و300 الف مهجر، الجزء الاكبر منهم عمال تركوا عملهم في القطاع الخاص وارزاقهم ومنازلهم ومؤسساتهم. ان العدو يركز على هدم المؤسسات وضرب البنى التحتية للاقتصاد. الملاحظ ايضا استهداف الاسواق التجارية والمصانع والمؤسسات الحرفية الصغيرة والمتوسطة. مَن يدفع الثمن هم اصحاب هذه الاعمال والعاملين فيها بالتساوي. اما النتائج السلبية فقد بدأت تطل برأسها، واصحاب الاعمال بدأوا باعتماد الرواتب المخفضة والطبقة العمالية تدفع الثمن من معيشتها. سترتفع وتيرة هذا الثمن اذا ما استمرت الاوضاع على ما هي عليه او اتجهت نحو الاسوأ. لذا نتمنى التوقف الفوري لاطلاق النار تجنبا لكل الاحتمالات السيئة، وخصوصا لجهة الصرف من العمل.

■ ماذا عن موظفي القطاع العام وعماله؟

□ اجرى الاتحاد العمالي العام سلسلة اتصالات ابرزها مع رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي ومع الوزراء المعنيين، وخصوصا مع وزير المال الذي اكد توافر المعاشات في ظل الانخفاض الهائل لمداخيل الدولة وعجزها عن تحصيل ما لها في ظل الواقع القائم، وبعد تراجع الجباية من مؤسسات المصالح العامة كالمياه والكهرباء ومن العائدات الجمركية وغيرها. نتمنى الوصول قريبا جدا الى ◄

إقتصاد

◄ وقف اطلاق النار وعودة العمل الى كل القطاعات.

■ ما هي ابرز القطاعات التي تأثرت بالحرب والاكثر تضررا؟

□ كل القطاعات تضررت بشكل كامل في الجنوب وفي كل المناطق، وهذا الضرر طال المؤسسات الخاصة والعامة بشكل او بآخر. لكن القطاع الزراعي هو المتضرر الاول من جراء ما اصابه من حرائق وقنابل فوسفورية ومواد كيميائية سيدفع القطاع الزراعي ثمنها لفترة طويلة. هناك ايضا القطاع السياحي، فيما تأتي منطقة الجنوب في مقدمة المناطق السياحية وتتمتع بمواصفات عالمية، كالناقورة وصور وصيدا، اضافة الى مناطق الحاصباني والليطاني، مرورا بجبل لبنان وصولا الى العاصمة بيروت حيث انعدمت الحركة السياحية واغلق العديد من المطاعم والمقاهي والملاهي ابوابه وسرح عماله. اما المؤسسات التجارية، فقد تراجع حجم مبيعاتها بنسبة 80%، وبالتالي سيفقد عمال هذا القطاع موارد عيشهم. كذلك المصانع التي تكبدت خسائر ملموسة واجبرت على خفض انتاجها، عدا تلك التي استهدفت بالقصف الجوي. حتى مؤسسات المناطق التي لا تزال تتمتع بجزء بسيط من الامن، تأثرت بشكل مباشر وباتت مؤسساتها عرضة للتوقف. لقد طرحت على رئيس مجلس الوزراء ان تعتمد مؤسساتنا الصناعية من قبل المنظمات والجمعيات الدولية لتصنيع المستلزمات التي توزع على المهجرين كجزء من المساهمة في دعم الصناعة الوطنية ولمساعدة اليد العاملة على استمرارية عملها، وعلى تنشيط انتاجها.

■ ما هو تأثير الحرب الدائرة اليوم على الشباب الباحث عن عمل؟

□ اشارت منظمة العمل الدولية الى ان نسبة البطالة في لبنان قدرت ما بين 35 الى 37% عند الرجال، وما بين 45 الى 50% عند النساء، قبل الحرب التي نعيشها اليوم، فكيف سيكون الوضع عليه مع الواقع المستجد؟ لا نملك احصاءات دقيقة حيال البطالة، ولكن الالاف من العمال فقدوا

رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

اعمالهم في كل القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية والمهنية. اما بالنسبة الى الخريجين الجامعيين وحملة الشهادات الفنية، فهم كانوا يعانون سابقا من البطالة واليوم لن يجدوا عملا في المطلق. لذلك، فان باب الهجرة، ويا للاسف، هو المفتوح امامهم. وفق احصاءات الاتحاد العمالي العام وضمن الفترة الواقعة بين سنة 2019 ولغاية 2023، غادر لبنان نحو 150 الف طالب جامعي. هذه الهجرة مستمرة حتى اليوم، وسيتحول لبنان قريبا الى بلد لكبار السن.

■ ماذا عن عمال الاقتصاد الذين يفتقرون الى الحماية؟

□ هم عمال الاقتصاد الموازي او الاقتصاد المكتوم. غالبيتهم يعملون في قطاع البناء ومستلزماته، او عمال موسميون يعملون في الزراعة. هناك عمال المؤسسات الصناعية في المناطق النائية، وجميع هؤلاء لا يسجلون في صندوق الضمان الاجتماعي. مع العلم بأن حجم اقتصاد الظل بات يشكل نحو 50 الى او 55% من الاقتصاد الحقيقي الشرعي. عماد اقتصاد الظل، هو التهريب وعدم دفع المتوجبات من رسوم وضرائب. وبالتالي فهو يحرم الخزينة من مواريدها الاساسية. وكذلك يحرم صندوق الضمان من الاشتراكات. اما اليوم فقد تساوى الاقتصاد الشرعي مع غير الشرعي.

■ ما هو الاثر المتوقع لتوسع الصراع على الاستقرار الاقتصادي ومستقبل العمالة في لبنان؟

□ نحن امام كارثة حتمية. يعيش كل العمال حالة الفقر، وهي ستتفاقم بصورة اكبر اذا ما استمر الصراع العسكري طلبنا من الرئيس ميقاتي توسيع مروحة توزيع المساعدات، وتخصيص جزء من المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة للعمال المتضررين. لم تتوافر احصاءات دقيقة عن عدد العمال العاطلين عن العمل بفعل الحرب. لذلك على العمال الذين فقدوا عملهم كليا او الذين يتقاضون نصف رواتبهم، التقدم من الاتحاد العمالي العام لتسجيل اسمائهم لضمهم الى المشروع الذي يدرسه الاتحاد العمالي بالتعاون مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء لضم هؤلاء الى برنامج "امان"، او اي برنامج آخر اذا استجد اسوة بالاسر المحتاجة.

■ كيف اثرت الحرب على الصحة النفسية للعمال؟

□ تسببت الحرب في لبنان في تداعيات نفسية خطيرة على العمال ومن بين التأثيرات الابرز على الصحة النفسية للعاملين هي زيادة مستويات القلق، الاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصدمة، خصوصا مع تزايد الصعوبات الاقتصادية وانعدام الامن الوظيفي. العاملون يتعرضون لضغوط اضافية بسبب عدم استقرار الوضع الامني والمخاوف من فقدان وظائفهم او عدم القدرة على تأمين احتياجاتهم الاساسية.